

## اثر الدين في علاج المشكلات الدولية الاقتصادية ظاهرة الفقر إنموذجاً

أ.د. حمدية صالح الجبوري  
جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

مشكلة الفقر وعلاجها من منظور إسلامي:

أولاً: التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

واجه الإسلام مشكلة الفقر مواجهة حكيمة، وذلك بعدد من الوسائل التي اتخذها لمساندة الفقراء من خلال فريضة الزكاة، والصدقات الجارية، والتطوع والهبات، وأنواع البر المختلفة، ومعالجة ظاهرة البطالة المسببة للفقر، إلى جانب ذلك، أحيا الإسلام في نفوس المسلمين فكرة العمل وتحقيق الاستقلال الذاتي والاكتفاء والاستغناء عن الناس دون تسول واستجداء أو فراغ وتعطل، وكذلك دعا الإسلام الدولة المسلمة إلى مساعدة شعبها الفقير بتحقيق مستوى الكفاية للناس وتوفير الحاجات الأساسية، والمطلوب من المسلمين عامة، وضع المال في محله كأن ينفق المال إنفاقاً مشروعاً للصدقة والزكاة والتبرعات والهبات والنفقة على النفس والأولاد والأقارب والجيران والمحتاجين، والتوازن الاقتصادي توازناً يؤدي إلى المساواة والتقارب بين الأمة كي لا يبقى في المجتمع متخمون بالغنى وفقراء معدمون، والتكافل الاقتصادي بأن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندون فيما بينهم باتخاذ مواقف إيجابية كإحسان رعاية اليتيم وتفقد المساكين والقيام مع المحتاجين في مصالحتهم.

فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات مع ندرة الموارد، وبعبارة أخرى مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهراً من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد<sup>(١)</sup>. وتعرف مشكلة الفقر في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بقلة الموارد الطبيعية نسبياً، نظراً إلى أن الطبيعة محدودة<sup>(٢)</sup>. فلا يمكن أن يزداد في كمية الأرض التي يعيش عليها الإنسان، ولا في كمية الثروات الطبيعية المتنوعة المخبوءة فيها، مع أن الحاجات الحياتية للإنسان تنمو باطراد، وفقاً لتقدم المدنية وازدهارها، الأمر الذي يجعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع تلك الحاجات بالنسبة إلى الأفراد كافة، فيؤدي ذلك إلى التزاحم بين الأفراد على إشباع حاجتهم، وتنشأ عن ذلك المشكلة الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

والماركسية ترى: أن المشكلة الاقتصادية دائماً هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع. فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية بشكل عام .

نظرية التوزيع في المذهب الاقتصادي الإسلامي من وجهة نظر مراجعنا العظام: إن الفقير في المفهوم الإسلامي هو من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان، وباصطلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو من لا يتوافر له "حد الكفاية" أو "حد الغنى" لا "حد الكفاف".

وواضح أن "حد الكفاف" هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج، فهو غير قابل للنقصان ولا يختلف إلا باختلاف القوى الشرائية في كل زمان ومكان<sup>(٤)</sup>.

إذاً لا بدّ من توافر صورة قانونية لكل نشاط إنتاجي أو تبادلي يجري في اقتصاد أي بلد. وعليه فإن الأسهم والامتيازات التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج - خلال نشاطهم الاقتصادي - تخضع للنظم التي يحددها القانون.

وقد أوضح الإمام موسى الصدر في أولى مقالاته التي نشرها في مجلة "مكتب إسلام"، بأن الامتيازات التي يمنحها الدين الإسلامي للعقود ومساهمة القوى العاملة، أكثر من تلك التي يمنحها لرأس المال<sup>(٥)</sup>. ففي النشاطات الإنتاجية تستطيع القوى العاملة المطالبة بأجور معينة، وفي الوقت نفسه المساهمة في الربح الناجم عن تلك النشاطات. أما إذا كان ذلك النشاط مهدداً بالخطر، ولم ترغب القوى العاملة المساهمة فيه، بإمكانها الاشتغال بأجور محددة. وبالعكس، لو تمتع المنتج بسوق جيدة، وكان ثمة احتمال بالحصول على أرباح مغرية، فبمقدور العامل أن يحتفظ بسهم له في الإنتاج. هذا، وتمنح الأحكام الإسلامية العامل حرية اختيار أي من الصيغتين (الخيارين)، في حين لا يحق لصاحب رأس المال النقدي سوى المساهمة في النشاطات الإنتاجية والتجارية، ولا يحق لصاحب رأس المال العيني سوى المطالبة بالأجور دون المساهمة.

إن مثل هذا الامتياز الذي يمنحه النظام الحقوقي الإسلامي للعامل، يصبّ في صالح العامل ويدفعه لاكتساب المزيد من المزايا لدى التوقيع على العقود. ولما كانت هذه الامتيازات بأسرها محفوظة لليد العاملة في الفعاليات الاقتصادية كافة، فلا بدّ أن يجري توزيع إيرادات الإنتاج بين العمل ورأس المال لصالح الشغيلة، شريطة أن تكون سائر العوامل الأخرى - التي سيُردّ ذكرها قريباً - ثابتة. وقد برهن الإمام موسى الصدر على أن الحقوق والمزايا التي يقرّها الإسلام لليد العاملة، أكثر بكثير مما هي عليه الحال بالنسبة للمذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي<sup>(٦)</sup>

أما العوامل الأخرى المؤثرة في توزيع الإيرادات والدخول فهي عبارة عن التكنولوجيا وندرة وسائل الإنتاج. ولو كانت الفنون المستخدمة في الصناعة مستعملة بالعمل (labor using)، لتسنى استخدام اليد العاملة مع زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من رأس المال، وبطبيعة الحال لارتفعت حصتها في الدخل القومي (national income) أيضاً. فإذا كانت الصناعة قائمة على رأس المال المستعمل (capital using)، فإن حركة توزيع الربح - الدخل - ستنتهي لصالح عنصر رأس المال. كما أن وفرة عناصر الإنتاج وندرته - لا سيما منابع الطبيعية - تخضع للظروف البيئية والجغرافية التي يشهدها الاقتصاد<sup>(٧)</sup>.

فالذهب الاقتصادي الإسلامي إذاً يوجّه في المرحلة الأولى حركة توزيع الإيرادات الإنتاجية بين العمل ورأس المال لصالح القوى العاملة، استناداً إلى أحكامه الحقوقية والقانونية، ويوصي في المرحلة التالية، بالاستفادة من ميزانية الزكاة إذا لم يحصل تحسّن في الوضع المعيشي للعمال. ويستنتج الإمام موسى الصدر من الآيات والروايات التي يعرضها في مقال "الإسلام ومشكلة التفاوت الطبقي"، إمكانية الاستعانة بهذه الميزانية بما يؤمّن الرخاء الكامل للعاملين. وتشمل هذه الميزانية الخمس أيضاً، إلا أن الحكومة بإمكانها مطالبة أرباب العمل بدخول أكبر للعمال إذا ما شعرت باستمرار الحاجة<sup>(٨)</sup> وفي المرحلة الثالثة تستطيع الحكومة أن تستخدم هذه الميزانية في البحوث التقنية، وتمهيد الأرضية للاشتغال والعمل.

وكما نرى أن نهج وأسلوب الدين والنظام الإسلامي في توزيع الدخل يختلف عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي. فالنظام الحقوقي والسياسي للحكومة الإسلامية يعدّ في الوقت ذاته الظروف الطبيعية والجغرافية، أو بتعبير آخر الإمكانيات الإنتاجية (productio possibilities)، مؤثرة في تقسيم "الفائض الاقتصادي" (economic surplus) بين عناصر الإنتاج؛ بل إن النظام الحقوقي والسياسي للحكومة يرفع في الحالات الضرورية من امتيازات الطبقة العاملة لأجل الانتفاع بذلك الفائض. وبإمكان الحكومة الاستمرار في سياسة تطوير الصناعات الفعّالة إلى الحدّ الذي يُسعفها في علاج مشكلة البطالة القسرية (involuntary unemployment) في المجتمع. وبهذا النحو يتمّ القضاء على مشكلة الفقر بصورة تلقائية أيضاً، ذلك أن كافة الباحثين عن العمل سيجدون فرصة للعمل. وهذه الخصوصية بالذات هي التي تبيح للعناصر النادرة اقتطاع حصة من ذلك الفائض الاقتصادي. وتعمل هذه الظاهرة، مقترنة بسياسة البحوث المدعومة من قبل الحكومة، على حلول العناصر المتوافرة محل العناصر النادرة بشكل تدريجي أو حتى استهلاكها في عملية الإنتاج. ويعدّ حلول العناصر القابلة للتجديد (renewable resources) محل العناصر غير القابلة للتجديد (unrenewable resources) -والذي هو من مستلزمات التنمية الاقتصادية المستمرة (sustainable development) وبجاجة إلى مزيد من التحقيق والدراسة- من مصاديق عملية الحلول محلّ العناصر النادرة. وبإمكان سياسة الحكومة الداعمة للبحوث توجيه هذه العملية وتسريعها<sup>(٩)</sup>.

إذاً، فالنظام الإسلامي لا يتخذ في مجابهته للفقر أسلوب مصادرة أموال الأغنياء والاستحواذ على وسائل الإنتاج، أو انتزاع الضرائب من أصحاب الدخل المنخفض وتقديمها للفقراء؛ وإنما يسعى للقضاء على مصدر الفقر. فبواعث الفقر تتلاشى وتضمحل من خلال تفعيل العمل والنهوض بالجانب الفني والتخصصي للقوى الشغيلة في النظام الإسلامي. وتجري عملية مكافحة الفقر بفضل أسلوب توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، وتطوير الصناعات الفعّالة. وتؤدي هذه العوامل بمجموعها إلى

تعلق جزء رئيسي من خالص الفائض الاقتصادي الناجم عن عمليات الإنتاج باليد العاملة. وبذلك يختلف أسلوب توزيع الدخل بين أصحاب عناصر الإنتاج في الإسلام عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى. فعملية التوزيع -وكما مرّ- تتأثر بقوانين الملكية، ونوع التكنولوجيا، وندرة عناصر الإنتاج. والحكومة في النظام الإسلامي لا تحل محل القطاع الخاص (private sector) لكي تتحكم بتوزيع الدخل بصورة عادلة، وإنما تعمل على التحكم بذلك من خلال الدور الذي تمارسه في توجيه تكنولوجيا الإنتاج، والضمان الاجتماعي، وموازنة الدخل بين أصحاب عناصر الإنتاج<sup>(١٠)</sup>.

وهذا ما اشار المرجع الكبير السيد محمد باقر الصدر وحاول علاجه في كتابه القيم الموسوم (اقتصادنا) الذي ما زال يشكل مرجعاً للكثير من قواعد البنوك الإسلامية، حيث إنه كتاب يتحدث عن الاقتصاد الإسلامي ومزاياه ويتكلم عن أضرار الاقتصاديات الأخرى مثل الاشتراكية والرأسمالية وغيرها ويقارن بينها<sup>(١١)</sup>، تميز الكتاب بأسلوبه الراقى وأسلوب النقاش الصحيح في تنفيذ وتوضيح السلبات التي تقع في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وكيف أن الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يجب أن يكون لعدم وجود خلل به أو يؤدي إلى بعض الأمور والعقبات التي تحل بالاقتصاد<sup>(١٢)</sup>، فقد أكد على دور العوامل أعلاه، لا سيما الضمان الاجتماعي، وعدّها أسلوباً من أساليب العدالة في توزيع الدخل في النظام الإسلامي<sup>(١٣)</sup>. ويؤكد الشهيد الصدر على جانب التوازن بين الدخل فضلاً عن ضمان الحد الأدنى من المعيشة. فيما يشير الإمام موسى الصدر إلى استخدام الزكاة لضمان رخاء أصحاب عناصر الإنتاج كافة. وهذا يعني أنه كان على علم بضخامة ميزانية الزكاة ومدى تأثيرها حينما يقول: الزكاة ليست مجرد ضريبة.

ويمكن أن نفهم مما ذهب إليه هذان العالمان الفاضلان أن بإمكان الدولة تحقيق التوازن في الدخل عن طريق توجيه تكنولوجيا الإنتاج أو من خلال استخدام ميزانية الزكاة. وبهذا النحو يعمل النظام الحقوقي والسياسي في الإسلام على بلورة مسار توزيع الثروة (رأس المال)<sup>(١٤)</sup>.

اما السيد محمد باقر الحكيم ، فقد كانت له رؤية مشابهة لرؤية من سبقه من المراجع وكانت نظرتة تتلخص في ان سماحته كان قد ابتداءً تطلعاته الفكرية ذات الطابع الاقتصادي منذ وقت مبكر، ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال إسهامه في تنظير مسودات النتاجات الفكرية للسيد الإمام الصدر الأول، ومناقشه للكثير من الآراء التي وردت فيها، ولاسيما في السفر الخالد كتاب (اقتصادنا)، وعلى ما يظهر فإن جهوده في هذا المجال قد تركت أثراً واضحاً في نفس السيد الصدر مما حدا به إلى وصف الإمام الحكيم في مقدمة كتابه عندما اعتذر لجمهور قرائه قائلاً «وكنت أرجو إن يكون لقاءنا اقرب مما كان ولكن ظروفاً قاهرة اضطرت إلى شيء من التأخير، بالرغم من الجهود التي بذلتها بالتضامن مع عضدي المفدى العلامة الجليل السيد محمد باقر الحكيم في سبيل انجاز هذه الدراسة ووضعها بين أيديكم بأقرب وقت ممكن»<sup>(١٥)</sup> ويزداد الإعجاب حينما نشير إلى إن عمر السيد الحكيم في ذلك الوقت لم يتجاوز الخامسة عشرة أو السادسة عشرة على ابعد تقدير، وفي ذلك دليل قوي على نبوغ واتقاد ذكاء ربما تجاوز في كثير من الأحيان الحد المتعارف عليه، ولا غرابة في ذلك إذا انعمنا النظر في الأصول العلمية لسماحته التي تنحدر من أسرة علمية زقت العلم زقا، كان ابرز كواكبها في سماء العلم سماحة المرجع الكبير زعيم الطائفة السيد محسن الحكيم (رضي الله عنه). أسهمت عوامل عدة في تشكيل الرؤية الفكرية الاقتصادية لدى السيد الحكيم كان في مقدمتها ما قرأه من كتب في الأصول والتشريع، ولاسيما ما كان منها ذا علاقة بالتشريعات الاقتصادية الإسلامية، وفي مقدمتها جميعا كتاب (اقتصادنا) الذي على ما يظهر قد اخذ شيئاً كبيراً من فكر السيد الحكيم، لما ورد فيه من آراء وجد فيها السيد الحكيم تشكيلاً نظرياً تعدى أقرانه، الأمر الذي دفعه إلى كيل المدح والثناء عليه قائلاً: «واعتقد إن أفضل كتاب إسلامي تناول النظرية الاقتصادية الإسلامية هو كتاب اقتصادنا لأستاذنا الشهيد الصدر الذي اعتمدنا عليه في مراجعة هذه المفردات ولكننا قد نختلف معه في بعض الاستنتاجات التي توصل إليها»<sup>(١٦)</sup>

اما موقف السيد السيستاني من المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، فقد كان واضحاً

فمن المعروف تاريخياً أن الحقوق الشرعية (الخمسة والزكاة) وسائر ما يتبرع به المؤمنون من الخيرات والمبرات تشكل الموارد المالية للمرجعية الدينية، وبالتأكيد ان لذلك تأثيراً واضحاً على الواقع المرجعي، ويتمثل بالدرجة الاساس في حفظ استقلالية المؤسسة الدينية الشيعية عن السلطات الحاكمة عبر التاريخ. ومن هنا تجرى محاولات دؤوبة من جهات مختلفة لتقليص ما يصل الى المرجعية من الحقوق الشرعية ظناً منهم ان ذلك يؤثر في نشاطها ويحد من تأثيرها.

وجدير ذكره ان سماحة السيد السيستاني دام ظله – ومنذ بدايات تصديه للعمل المرجعي – أجاز لعموم العراقيين من مقلديه ان يدفعوا حقوقهم الشرعية إلى الفقراء مباشرة من دون الرجوع إليه. وكان لهذه الفتوى آثار مهمة ومباركة في الشارع العراقي، كما أن سماحته ملتزم بصرف كل ما يصله من العراقيين في العراق نفسه، ويصرف فيه أيضاً الكثير مما يصله من مقلديه في سائر البلاد.

وأما الموارد المالية للعتبات المقدسة في العراق فلم يسبق للمرجعية أن تصرفت في شيء منها، كما انها امتنعت عن تلقي أي دعم مالي حكومي مباشر أو من المؤسسات الممولة من قبل الحكومة كديوان الوقف الشيعي.

أما الحديث عن امكانيات مالية كبيرة للمرجعية الدينية فهو مما لا اساس له، وربما تذكر مبالغ خيالية لا عهد للمرجعية بها في كل تاريخها، ومن الغريب ما يطرحه البعض من ان المرجعية تستطيع ان تحل مشكلة الفقر هنا أو هناك فانه كلام غير علمي وغير واقعي بتاتاً. وانما حل هذه المشكلة واضرابها هو من مهام الحكومة وضمن الخطط والامكانيات المتاحة لها عادة. وأما امكانيات المرجعية فهي بحدود المساهمة في رفع بعض الحاجة عن الفقراء والمعوزين من خلال المساعدة المباشرة او اقامة المشاريع الخدمية. ومؤسسة العين للرعاية الاجتماعية من أهم المشاريع الخيرية للمرجعية، وهي تعنى برعاية عشرات الآلاف من الايتام والارامل وتقدم مساعدات للجرحى والمرضى لعلاجهم حتى في خارج العراق<sup>(١٧)</sup>.

التشخيص الإسلامي لسبب المشكلة الاقتصادية:

ولقد كان للمراجع تشخيص معين لسبب المشكلة الاقتصادية، يختلف عن التشخيص الرأسمالي وكذا التشخيص الاشتراكي، فالمشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين هم الفقراء أنفسهم سواء لكسلهم، أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد، فقضية الفقر في نظره، هي أساساً قضية قلة إنتاج، وقد رتب على ذلك الفكر الاقتصادي الرأسمالي، أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع ليتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيد أو شرط كل حسب جهده وطاقته ومهاراته، وأن على من خانة الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله.

وسبب المشكلة عند الاشتراكيين هم الأغنياء أنفسهم باستثارتهم دون الأغلبية الكادحة بحيرات المجتمع، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر في نظره هي أساساً قضية سوء توزيع، وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

أما في الإسلام فالمشكلة الاقتصادية ليست كما قال الرأسماليون بأنها الندرة ولا كما قال الشيوعيون بأنها عدم تطور علاقات التوزيع مع شكل الإنتاج بل المشكلة الاقتصادية في الإسلام تكمن في الإنسان الذي يظلم نفسه ويظلم الآخرين باتباع سياسة خاطئة في توزيع الثروة لم يشرعها الله سبحانه، وفي كفران الإنسان للنعمة بعدم استغلال كل ما سخره الله له في هذه الأرض وقد بين القرآن ذلك، قال تعالى: ( اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ )<sup>(١٨)</sup>.

ثانياً: العلاج أو الحل الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

ومن واقع التشخيص الإسلامي لمشكلة الفقر، والذي يختلف عن كل من التشخيص الرأسمالي والتشخيص الاشتراكي للمشكلة المذكورة، كان العلاج أو الحل الإسلامي لتلك المشكلة، والذي يختلف بدوره عن كل من العلاج الرأسمالي أو الاشتراكي.

ففي إطار تحديد القرآن الكريم للمشكلة الاقتصادية عالجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية هذه المشكلة علاجاً شاملاً متكاملًا من جميع الجوانب المادية والمعنوية؛ فقد بين الله سبحانه في كتابه وعلى لسان رسوله: أن كل ما في هذا الكون ملك لله يجب على الناس التصرف فيه في إطار المشروع وما أباحه الله، وأن الإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها وهي مذللة له<sup>(١٩)</sup>.

مع ملاحظة أن الأرض مذللة للمسلم ولغير المسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء»<sup>(٢٠)</sup>، وأما المسلم فإن حظه الوفير يكون في الآخرة.

وقد فهم الصحابة ومن تبعهم هذا المعنى ولخصوا القضية بقولهم: "المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه"؛ فحيازة أو ملكية الفرد أو الدولة للمال في الإسلام، ليست امتلاكاً بالمعنى المطلق، وإنما هي وديعة أو وظيفة شرعية أو هي ملكية مجازية أي ملكية الفرد أو الدولة في الظاهر بالنسبة للآخرين؛ إذ المالك الحقيقي لكل الأموال هو الله تعالى، وأنه سبحانه سيحاسب المكتسب للمال أو الحائز المتصرف فيه حساباً عسيراً بقوله تعالى: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)<sup>(٢١)</sup>.

وقد ترتب على تكييف الإسلام للملكية: خاصة كانت أم عامة، أن أصبحت أمانة واستخلاف ومسئولية، ويجب الالتزام في شأنها بتعاليم الإسلام فلا يجوز مثلاً تمكين السفهاء والمبذرين من هذا المال بقوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا<sup>(٢٢)</sup>.

أو حرمان العاجزين المحتاجين من هذا المال بقوله تعالى: وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ<sup>(٢٣)</sup>، أو أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس بقوله تعالى: كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ<sup>(٢٤)</sup>.

أكثر من ذلك فإن شرعية الملكية: خاصة كانت أو عامة تسقط إذا لم يحسن الفرد أو الدولة، استخدام هذا المال استثماراً أو إنفاقاً في مصلحته أو مصلحة الجماعة، وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير سيدنا عمر بن الخطاب حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول عليه الصلاة والسلام أرض العقيق: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي"<sup>(٢٥)</sup>.

واستناداً إلى أن المال في الإسلام هو مال الله والبشر مستخلفون فيه، كان المبدأ أو الأصل في الاقتصاد الإسلامي الهام أن لكل فرد في الأمة حد الكفاية أولاً ثم لكل تبعاً لعمله في الظروف غير العادية "الاستثنائية" كمجاعة أو حرب حيث تقل الموارد ولا تتوافر الحاجيات يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية الإسلامية وخصائصها:

لم يخلق الله تعالى الإنسان في هذه الدنيا عبثاً أو لمجرد أن يأكل ويشرب، وإنما خلقه لرسالة يؤديها، هي أن يكون خليفة الله في أرضه، قال تعالى: إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً<sup>(٢٦)</sup> فهو يدرس ويعمل، وينتج ويعمر، عابداً لله شاكراً فضله، ليقابله في نهاية المطاف بعمله وكدحه بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ<sup>(٢٧)</sup> ولقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا، أن قال الرسول: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة" نخلة صغيرة" فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها"<sup>(٢٨)</sup>.

وساوى الإسلام بين المجاهدين في سبيل الدعوة الإسلامية وبين الساعين في سبيل الرزق والنشاط الاقتصادي بقوله تعالى: وَأَخْرُوبُوا يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ

وَأَخْرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(٢٩)</sup>، وأكثر من ذلك اعتبر الإسلام السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتنميته من أفضل ضروب العبادة.

وعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا إذا توافر لها الإنسان الصالح القوي الذي ينهض بها، والمجتمع الخير الذي يحتضنها، والمال الذي تُبنى به المصانع وتُشيد به الصروح، وأداة الإنتاج المتطورة التي تنتج الجيد والغزير بتكاليف منخفضة، والتخطيط السليم، والأسواق التي تُصرف فيها المنتجات<sup>(٣٠)</sup>.

توجيهات المرجعية لتطوير خصائص التنمية الاقتصادية:

اقترح مراجعنا العديد من التوجيهات بغية تطوير خصائص التنمية الاقتصادية منها:

١ - تنمية شاملة: وذلك لأنها لا تستهدف رقي الإنسان مادياً فحسب وإنما روحياً بصفة أساسية، والروحانية في الإسلام، ليست كما يتصور البعض مسألة ميتافيزيقية أو غيبية، وإنما هي العمل الصالح إيماناً بالله واعتباراً أو مراعاة له تعالى سواء كان ذلك الإيمان أو تلك المراعاة والاعتبارات المتأصلة في العقل والنفس والمتمثلة في النشاط والسلوك مردها خشيته تعالى والخوف من عقابه، أو كان مردها ابتغاء مرضاته والفوز بجنته. ومبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية، يقتضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكّل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحرية العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية... إلخ، بحيث لا تقتصر التنمية على إشباع بعض الضروريات أو الحاجيات دون الأخرى، ومن هنا لا يقبل الإسلام "تنمية رأسمالية" تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل "تنمية اشتراكية" تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير.

٢- تنمية متوازنة: وذلك لأنها لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب بقوله تعالى: (وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)<sup>(٣١)</sup>، وإنما تستهدف أساساً عدالة التوزيع بقوله تعالى: اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى<sup>(٣٢)</sup>، بحيث يعم الخير جميع البشر أياً كان موقعهم في المجتمع وأياً كان مكانهم في الكون، ذلك أن هدف الإسلام من التنمية الاقتصادية هو أن يتوافر لكل فرد، أياً كانت جنسيته أو ديانته أي بصفته إنساناً، حد

الكفاية لا الكفاف، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمنه ومكانه لا مجرد المستوى الأدنى اللازم للمعيشة، وذلك حتى يستشعر نعم الله وفضله، فيتجه تلقائياً إلى حمده تعالى وعبادته، هذا الحمد والشكر الذي لا يعبر عنه في الإسلام بالقول والامتثال فحسب وإنما بالعمل والإخلاص فيه، وهذه العبادة التي لا تتمثل في الإسلام بالصلاة والتوجه إلى الله فحسب وإنما أساساً بخدمة الغير ومد يد العون لكل محتاج لقوله تعالى: ( لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ )<sup>(٣٣)</sup>. إن مبدأ التوازن في المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، يقتضي أن تتوازي جهود التنمية، ومن ثم لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى، أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات، أو أن تسبق الصناعات الثقيلة أو المستوردة الصناعات الاستهلاكية أو المحلية، أو أن يركز على المشروعات الإنتاجية دون الخدمات والتجهيزات الأساسية ... إلخ من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها مختلف الدول العربية والإسلامية مقلدة دون وعي تجارب شرقية أو غربية، غافلة أو جاهلة الصيغة الإسلامية بضرورة "التوازن الإنمائي"، ولا شك أن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي نراها في أغلب دول العالم الإسلامي مركزة على جزء من الاقتصاد القومي دون بقية الأجزاء هي تنمية مشوهة بل هي في حقيقتها تنمية للتخلف إذ تزيد من تدهور بقية الأجزاء.

٣- تنمية غاية الإنسان نفسه: ليكون بحق خليفة الله في أرضه، فذلك ما يحدد بواعث أو غاية التنمية الاقتصادية الإسلامية وآثارها، فليس الباعث في التنمية الإسلامية الربح شأن الرأسمالية، ولا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية، وإنما هو ضمان حد الكفاية لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية أو حاكمية إلا عبودية وحاكمية الله وحده.

فغاية التنمية الإسلامية هو الإنسان نفسه لا تستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية، ولا يستذله الغير شأن التنمية الاشتراكية، وإنما محرراً مكرماً يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليسعد في الأرض ويفوز بجنة الله في الآخرة<sup>(٣٤)</sup>.

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث كانت هنالك جملة نتائج خرجت بها الباحثة منها :

١. اعتنى الدين الاسلامي بالمشاكل الاقتصادية بشكل خاص واولاها حيز كبير من الاهمية ، وما ذلك الا لحساسية هذا الموضوع على المستوى الاجتماعي ، واعتباره الركيزة الاساسية التي يستند عليها العالم برمته ، لذا كان حري بالشارع الاسلامي ايلاء هذا الجانب قدر كبير من اهتمامه .

٢. يقف على رأس تلك المشاكل الاقتصادية مشكلة الفقر ، وعدم توزيع الثروات بشكل عادل وملاحظة الفوارق الواضحة بين طبقات المجتمع ، والذي يعود بطبيعة الحال الى الجشع الذي تعاني منه العديد من الانفس الضعيفة لتحصر الكم الهائل من تلك الثروات بأيدي عدد محدود من الناس ، وترك الكم الاكبر يعاني من تلك الازمة الاقتصادية .

٣. تعتبر المرجعية صمام الامان الذي له الفضل الاكبر في المحافظة على التوازن الاقتصادي .

٤. أن رأس المال الإنساني يمثل البنية التحتية لكافة النظريات الاقتصادية المنبثقة من الدين الإسلامي ونظامه. ويشير المراجع العظام بوضوح إلى دور العمل في توزيع الدخل وأهمية ذلك مقابل رأس المال. كما تحدثوا عن أهمية العمل في التوزيع الأولي لرأس المال وكذلك في عملية الإنتاج، فضلاً عن دوره في توزيع الدخل. ولا يخفى أن اليد العاملة التي تتمكن من إحياء الأرض الموات، أو اكتشاف معدن ما وتعمل على الاستفادة منه، أو أن تحصل على الماء من حفر بئر في أعماق الأرض، ليست يداً عاملة بسيطة، بل ربة عمل تمتلك العلم والتجربة والمهارة والإدارة. أي أن ذلك الذي يكون سبباً بإحياء في الأنفال وحيازة في المشتركات، هو رأس المال الإنساني للأفراد الذي يتبلور في طاقتهم العاملة سواء كان أداءً عملياً أو فكرياً.

٥. بذلت مرجعيتنا الرشيدة جهود استثنائية في احداث توازن اقتصادي واضح من خلال توجيهاتها المتوالية عن طريق رجال الدين ، وكذلك في استحداث العديد من

المؤسسات الدينية التي تتبنى كفالة العديد من الفقراء والايتام مما قلص الى حد كبير من هذه المشاكل في البلاد الاسلامية .

### الملخص

اثر الدين تأثير ايجابي على جميع جوانب الحياة سواء كانت السياسية او الاجتماعية او الفكرية او الاقتصادية ، وفي محاولة منا لإلقاء الضوء على الجانب الاخير كان من الضروري الوقوف على فقرة مهمة من فقراته ، والتي تعتبر سبباً مهمة في انهيار العديد من المجتمعات في حالة اختلال التوازن بينها ، وماهي المعالجات التي وضعها الدين الاسلامي لتلافي مثل هذه الاشكالات والحلول المناسبة للخروج منها ، ولعل في مقدمة تلك المشاكل يحتل الفقر رقم واحد بين تلك المشاكل ، ولا بد من القول ان هذا الموضوع يقف من وراه العديد من الاسباب التي وجب الالتفات اليها والتركيز على تلك النقاط.

فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات مع ندرة الموارد ، وبعبارة أخرى مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهراً من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد . وفي الفكر الاقتصادي الوضعي تتمثل مشكلة الفقر في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية ، مما يعبر عنه أصحاب هذا الفكر باصطلاح "حد الكفاف" مما يتعلق بمتطلبات البقاء ، بمعنى أن الفرد يعد فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج.

أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، فتمثل مشكلة الفقر في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع ، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان ومما عبر عنه الفقهاء المسلمون القدامى باصطلاح "حد الكفاية" مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة ، وأحياناً باصطلاح "حد الغنى" بمعنى أن يعد الفرد فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في مجبوحة وغنى عن غيره.

إن الفقير في المفهوم الإسلامي ، فردا كان أو دولة ، هو من يعيش في مستوى تفصله هوة سحيقة عن المستوى المعيشي السائد في المجتمع المحلي أو العالمي ، أي بعبارة أخرى هو

من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان، وباصطلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو من لا يتوافر له "حد الكفاية" أو "حد الغنى" لا "حد الكفاف". ونخلص من ذلك إلى حقيقة هامة، بأن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية، بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه، وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرناً، معبراً عنه باصطلاح "الرفاهية الاقتصادية" أو "الرخاء المادي".

ولقد كان للإسلام تشخيص معين لسبب المشكلة الاقتصادية، يختلف عن التشخيص الرأسمالي وكذا التشخيص الاشتراكي، فالمشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين هم الفقراء أنفسهم سواء لكسلهم، أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد، فقضية الفقر في نظره، هي أساساً قضية قلة إنتاج، وقد رتب على ذلك الفكر الاقتصادي الرأسمالي، أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيد أو شرط كل حسب جهده وطاقته ومهاراته، وأن على من خانته الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله.

الهوامش:

- (١) تفضلي، فريدون، تاريخ المعتقدات الاقتصادية، ط ٢، طهران، منشورات ني، ١٩٩٣، ص ٦٥.
- (٢) الصدر، محمد باقر، عقائد الشيعة الإمامية، ط. قم، (د.ت)، ص ٣١.
- (٣) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ط. قم، ١٩٩٩، ص ٥.
- (٤) ينظر: عبد الله، إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م ص ١٤٩.
- (٥) الصدر، موسى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، تقديم وتعليق: علي حجتي كرمانى، ط. طهران، منشورات جهان آرا، (د.ت)، ص ١٨٧.
- (٦) الصدر، موسى، الإسلام ومشكلة التفاوت الطبقي، مجلة "مكتب تشيع" اردبيهشت ١٣٣٨، ص ١٦٧-١٨٥.
- (٧) الصدر، موسى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، تعريب منير مسعودي، بيروت، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، ١٩٩٨، ص ١٤٦.

- (٨) الصدر، سيد كاظم، الاقتصاد في صدر الإسلام، طهران، جامعة الشهيد بهشتي، ١٣٧٥، ص ٢١.
- (٩) الصدر، سيد كاظم، تجربة مسلمي صدر الإسلام في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجموعة مقالات المؤتمر الأول الذي عقد تحت شعار الإسلام والتنمية، جامعة الشهيد بهشتي، ١٣٧٥، ص ٣٢.
- (١٠) امطهري، مرتضى، العدل الإلهي، طهران، منشورات إسلامية، ١٣٥٣، ص ٩.
- (١١) الطالقاني، عبد الزهرة، محمد باقر الصدر مفكراً وفيلسوفاً، موقع جريدة الزمان، ٢٠١٥، April ٢١، نسخة محفوظة ١٦ أغسطس ٢٠١٦، ص ٨٦. زكي، محمد باقر الصدر وتجديدات الفكر الإسلامي، مجلة الكلمة، العدد (٢٧) - السنة السابعة، ربيع ٢٠٠٠م، ص ١٤.
- (١٢) الغريبي، أحمد ناجي، دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر كتاب اقتصادنا أنموذجاً، موقع العراقية، المجلات الأكاديمية العلمية. ٢٠١٨، ص ٩١. مرادي، مجيد، ترجمة: علي عباس الورد، الاقتصاد الإسلامي في فكر الشهيد الصدر، موقع نصوص معاصرة (مركز البحوث المعاصرة في بيروت)، ٢٧ مارس ٢٠١٦، ص ٨٩.
- (١٣) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ١٩٦٩، ص ٤٣.
- (١٤) مطهري، مرتضى، عشرون مقالة، قم، منشورات صدرا، ١٣٥٨، ص ٧٢.
- (١٥) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص ٣٦.
- (١٦) الحكيم، الإمام محمد باقر، دور الفرد في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣.
- (١٧) <http://www.kitabat.info/subject.php?id=137687>
- (١٨) سورة إبراهيم آية: ٣٢ - ٣٤
- (١٩) ينظر: الفنجري، محمد شوقي، نحو اقتصاد إسلامي، ط ٢، شركات مكنتات عكاظ بالمملكة العربية السعودية، ١٩٨١م، ص ٦٥.
- (٢٠) الترمذي أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦، رقم الحديث (٢١٩١).
- (٢١) سورة التكاثر آية: ٨.
- (٢٢) سورة النساء آية: ٥.
- (٢٣) سورة النور آية: ٣٣.
- (٢٤) سورة الحشر آية: ٧.
- (٢٥) انظر: الخراج ليحيى بن آدم، ص ٩٣.
- (٢٦) سورة البقرة آية: ٣٠.
- (٢٧) سورة الانشقاق آية: ٦.

(٢٨) البخاري ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، الادب المفرد، وضع حواشيه: محمد ناصر الدين الالباني، ط٤، دار الصديق، ١٩٩٧ م ، رقم الحديث (٤٧٩) .

(٢٩) سورة المزمل: ٢٠.

(٣٠) راتب ، خالد، دور القيم الإيمانية في التنمية الاقتصادية في الإسلام، مقال منشور بموقع الألوكة الالكتروني بتاريخ: ٢٠٠٩/١٢/٢١ م.

(٣١) سورة التوبة: ١٠٥.

(٣٢) سورة المائدة آية: ٨.

(٣٣) سورة النساء آية: ١١٤.

(٣٤) الفنجري ، محمد شوقي، التوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول ، وزارة الأوقاف ، (د.ت)، ص

٦٢ - ٧٠.